



Munich Personal RePEc Archive

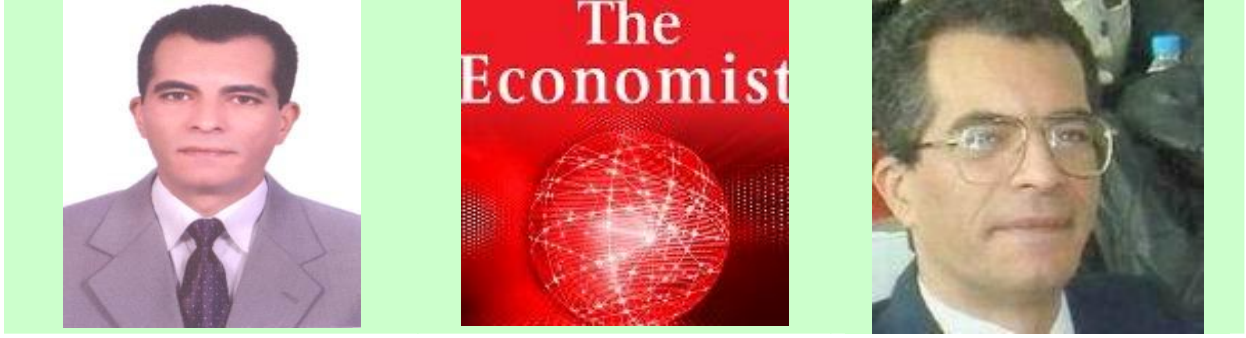
The Economic Impacts for the Egyptian Labor Emigration

Shehata, Emad Abd Elmessih

Agricultural Economic Research Institute - Agricultural Research Center

September 2003

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/43419/>
MPRA Paper No. 43419, posted 25 Dec 2012 04:52 UTC



emadstat@hotmail.com

- موقع الباحث في شركة برنامج Stata للإقتصاد القياسى - جامعة تكساس - الولايات المتحدة:

Stata Corporation – College Station – Texas – USA

<http://www.stata.com/links/resources-for-adding-features>

<http://www.stata.com/websee.cgi?r=2&s=bds&o=w&j=a&k=Emad+Abd+Elmessih+Shehata>

- موقع الباحث في كلية بوسطن - قسم الإقتصاد - الولايات المتحدة:

Boston College – Department of Economics – USA

<http://ideas.repec.org/f/psh494.html>

- موقع الباحث في جامعة أوربيرو - السويد:

Swedish Business School – Orebro University – Sweden

<http://econpapers.repec.org/RAS/psh494.htm>

- موقع الباحث في منظمة العلوم الإجتماعية - روسيا:

Russian Social Sciences Association – Russia

<http://socionet.ru/publication.xml?h=repec:per:pers:psh494&type=person>

- موقع الباحث في منظمة Q-Sensei العلمية - ألمانيا:

Q-Sensei Corporation – Germany

<http://lambda.qsensei.com/search?q.0.tx=Emad+Abd+Elmessih+Shehata>

د. عماد عبد المسيح شحاتة

الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية إلى الخارج:

الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى، المؤتمر الحادى عشر للإقتصاديين الزراعيين، "التنمية البشرية فى القطاع الريفى"، ٢٤-٢٥ سبتمبر، ٢٠٠٣: ٤١٩-٤٤٠.

The Economic Impacts for the Egyptian Labor Emigration:

The Egyptian Society of Agricultural Economics, The 11th Conference of Agricultural Economists, "human development in the rural sector", 24-25 September 2003; 419-440.

الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية إلى الخارج

د. عماد عبد المسيح شحاتة

باحث - معهد بحوث الإقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

مقدمه:

تعتبر هجرة العمالة المصرية إلى الخارج "Emigration" أحد التغيرات التي طرأت على هيكل بنيان الإقتصاد المصرى خلال النصف الثانى من القرن العشرين، والتي أدت إلى تغييرات وإختلالات هيكلية فى توازن سوق العمل فى مصر، ولقد تركزت هجرة العمالة المصرية بصفة رئيسية فى سوق العمل الخليجى بالدول النفطية فى غضون الثورة النفطية الهائلة التي شهدتها المنطقة منذ السبعينيات، وخاصة بعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، بالإضافة إلى الهجرة لبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة.

ومنذ بداية حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام ١٩٨٠، تعرض المقتصد المصرى لظاهرة هجرة العمالة العائدة أو الهجرة المرتدة من الخارج "Immigration" وبصفة خاصة منطقة دول الخليج النفطية، بالإضافة إلى إنخفاض طلب تلك الدول على العمالة من باقى الدول الأخرى، عند إستكمال مشروعات البنية الأساسية بها، ثم إزداد الأمر تعقيداً وشهدت الأجواء المصرية عودة أخرى مفاجئة للعمالة المصرية فى أعقاب حرب الخليج الثانية نتيجة الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠. وعلى الجانب الآخر بدأت دول المهجر الأجنبية فى تشديد الإجراءات على طلبات السفر والهجرة عقب أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة. ولايفوتنا أيضاً الظروف الطارئة الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فى أعقاب الغزو الأمريكى البريطانى على العراق فى مارس عام ٢٠٠٣.

ولما كانت مصر من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتتسم بوجود فائض فى قوة العمل يصعب تصريفه فى السوق المحلى، ولاسيما فى ظل محدودية الموارد الإنتاجية، فإن الدولة شجعت ظاهرة الهجرة الخارجية على إعتبارها مخرجاً يمكن به التغلب على مشكلة البطالة من ناحية، وجذب النقد الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية من خلال تحويلات العاملين المصريين بالخارج من ناحية أخرى. ولكن مع حدوث تلك الأزمات والحروب الثلاثة فى منطقة الخليج والتي إمتدت جذورها منذ عام ١٩٨٠، وخاصة أن تلك المنطقة تتركز فيها معظم العمالة المصرية المهاجرة، فإنه من المؤكد أن تلك الآثار سوف تلقى بظلالها وتداعياتها على سوق العمل المصرى خلال الفترة القادمة.

مشكلة الدراسة:

لا شك ان هجرة العمالة المصرية للخارج ثم عودتها أمراً من شأنه أن يحدث تغييرات وإختلالات هيكلية فى سوق العمل المحلى، ولذلك تكمن مشكلة الدراسة فى طبيعة التغيرات التي طرأت على سوق العمل المصرى، وسوق العمل بدول الخليج النفطية بإعتباره المصدر الرئيسى لإستقبال العمالة المصرية المهاجرة، وماهى الآثار الإقتصادية المترتبة على هجرة العمالة المصرية للخارج.

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الملامح الرئيسية لهجرة القوى العاملة المصرية، في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية المختلفة، مع إلقاء الضوء على أسباب الهجرة، وخصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج، وأيضاً الآثار المحتملة لظاهرة الهجرة المرتدة.

الطريقه البحثيه:

إعتمدت الدراسة على الطريقة الاستقرائية في التحليل الإقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية، حيث تم إستخدام أساليب إحدار المعادلات الآتية، والإحدار البسيط $(Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t)$ ، بأسلوب تقدير تعظيم الإحتمال "Maximum Likelihood Estimation" (MLE) في حالة التوزيع الطبيعي لحد الخطأ الذي يماثل أسلوب المربعات الصغرى العادية "Ordinary Least Squares" (OLS). وتأخذ دالة الإحتمال اللوغارتمى "Log Likelihood Function" (LLF) الشكل التالي:

$$LLF(\beta, \sigma^2) = -\frac{T}{2} \ln(2\pi) - \frac{T}{2} \ln(\sigma^2) - 0.5 \sum_{t=1}^T (Y_t - X_t \beta)^2 / \sigma^2$$

$$\beta = (X_t' X_t)^{-1} X_t' Y_t ; \Sigma_\beta = \sigma^2 (X_t' X_t)^{-1} ; \sigma^2 = \varepsilon_t' \varepsilon_t / T$$

حيث: σ^2 = تباين الخطأ "Variance of Error"، Σ_β = مصفوفة تباين - تغاير معاملات الإحدار. كما تم إستخدام بعض الإختبارات التي تعتمد على تقدير نموذج دالة الإحدار الأصلي بأسلوب (OLS) للحصول على حد الخطأ (ε_t) ، وأساليب الإحدار المناسبة لعلاج المشاكل القياسية التالية:
- الإرتباط الذاتي "Autocorrelation": أستخدم إختبار "Box-Pierce-Ljung LM-test" التالي⁽¹⁷⁾:

$$1 - \text{حساب قيمة إختبار } (LM_A) : \chi^2_{(1)} \sim T \left(\sum_{t=2}^T \varepsilon_t \varepsilon_{t-1} / \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2 \right)^2$$

٢ - مقارنة (LM_A) المحسوبة بنظيرتها الجدولية $[\chi^2_{(1)} = 3.84]$ وإختبار الفروض الإحصائية:

- فرض العدم (H_0) : عدم وجود إرتباط ذاتي. - الفرض البديل (H_A) : وجود إرتباط ذاتي.

وعند وجود إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى $[AR(1)]$ ، تم تطبيق أسلوب المربعات الصغرى

الشرطية "Conditional Least Squares" (CLS) بطريقة "Pagan" التالية⁽¹⁸⁾:

١ - تقدير الدالة التالية للحصول على معامل الإحدار الذاتي (ρ) : $\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + v_t ; t = 1, 2, 3, \dots, T$

٢ - تحويل المتغير التابع (Y_t) والمتغيرات المستقلة $[X_t = X_{0t} : X_{1t} : L : X_{kt}]$ بدون حذف المشاهدة

الأولى، حيث: $[X_{0t} = (1, 1, K, 1)']$ يمثل متجة الحد الثابت يأخذ قيماً من الواحد الصحيح.

$$\left. \begin{array}{l} Y_t^* = Y_t \\ X_t^* = X_t \\ \varepsilon_t^* = \tilde{\varepsilon}_t \end{array} \right\}, t = 1 ; \left. \begin{array}{l} Y_t^* = Y_t - \rho Y_{t-1} \\ X_t^* = X_t - \rho X_{t-1} \\ \varepsilon_t^* = (\tilde{\varepsilon}_t - \rho \tilde{\varepsilon}_{t-1}) \end{array} \right\}, t = 2, 3, \dots, T$$

٣ - إجراء إحدار أسلوب "Autoregressive Least Squares" (ALS) بطريقة "Pagan":

$$Y_t^* = \beta_0^* X_{0t}^* + \beta_1^* X_{1t}^* + L + \beta_k^* X_{kt}^* + \varepsilon_t^*, t = 1, 2, \dots, T$$

حيث: $\tilde{\varepsilon}_t = (Y_t - X_t \beta)$ ، $\varepsilon_t^* = \tilde{\varepsilon}_t, t = 1$; $\varepsilon_t^* = (\tilde{\varepsilon}_t - \rho \tilde{\varepsilon}_{t-1}), t = 2, 3, \dots, T$

كما يمكن الحصول على معاملات إحدار النموذج مباشرة، بأسلوب المربعات الصغرى العامة

”Generalized Least Squares“ (GLS) عند تدنية مجموع مربعات الخطأ على النحو التالي:

$$S_{(\beta, \rho)} = \left((Y_1 - X_1 \beta) \sqrt{1 - \rho^2} \right)^2 + \sum_{t=2}^T \left((Y_t - X_t \beta) - \rho (Y_{t-1} - X_{t-1} \beta) \right)^2$$

- **عدم التجانس** ”Heteroscedasticity“: تم استخدام إختبار ”White LM-test“ كالتالي^(٢٤):

١ - إجراء إنحدار المعادلة التالية لبعض أو كل المتغيرات المستقلة (J) لحساب معامل التحديد (R_J^2):

$$\varepsilon_t^2 = \beta_0 + \sum_{i=1}^T \beta_i X_{it} + \sum_{j=1}^T \beta_j X_{jt}^2 + v_t ; t = 1, 2, K, T ; i = j = 1, 2, K, K$$

٢ - حساب إختبار (LM_H): $LM_H = TR_J^2 \sim \chi^2_{(J)}$

٣ - مقارنة (LM_H) المحسوبة بنظيرتها الجدولية [$\chi^2_{(1)} = 3.84$] وإختبار الفروض الإحصائية:

- فرض العدم (H_0): تجانس حد الخطأ. - الفرض البديل (H_A): عدم تجانس حد الخطأ.

وعند وجود عدم تجانس فى حد الخطأ، يتم استخدام أسلوب (MLE) لعدم تجانس الإنحدار الذاتى

الشرطى ”AutoRegressive Conditional Heteroscedasticity“ (ARCH) كالتالى^(١٧):

$$LLF_{(\delta, \beta)} = -\frac{T}{2} \ln(2\pi) - \frac{T}{2} \sum_{t=1}^T \ln(h_t) - \frac{T}{2} \sum_{t=1}^T (\varepsilon_t^2 / h_t)$$

$$h_t = \delta_0 + \sum_{j=1}^q \delta_j \varepsilon_{t-j}^2$$

وفى حالة وجود عدم تجانس وإرتباط ذاتى معاً فى حد الخطأ، يتم استخدام أسلوب (MLE) لعدم

تجانس الإنحدار الذاتى الشرطى العام ”Generalized ARCH“، ويسمى (GARCH) كالتالى^{(١٣)، (١٤)}:

$$h_t = \delta_0 + \sum_{j=1}^q \delta_j \varepsilon_{t-j}^2 + \sum_{j=1}^p \phi_j h_{t-j}$$

- **عدم التوزيع الطبيعى** ”Non-Normality“: تم استخدام إختبار ”Geary LM-test“ كالتالى^(١٨):

١ - حساب عدد مرات الأشواط ”Runs“ (R_n) عند تغير إشارة حد الخطأ (ε_t) بين الموجب والسالب

$$E_R = \frac{2T_1 T_2}{T_1 + T_2} + 1 \text{ : كالتالى: } (E_R)$$

$$\sigma_R^2 = \frac{2T_1 T_2 (2T_1 T_2 - T_1 - T_2)}{(T_1 + T_2)^2 (T_1 + T_2 - 1)} \text{ : كالتالى: } (\sigma_R^2)$$

حيث: T_1 = عدد إشارات حد الخطأ الموجبة (+). T_2 = عدد إشارات حد الخطأ السالبة (-).

$$LM_N = (R_n - E_R) / \sqrt{\sigma_R^2} \sim \chi^2_{(1)} \text{ : حساب إختبار } (LM_N)$$

٥ - مقارنة (LM_N) المحسوبة بنظيرتها الجدولية [$\chi^2_{(1)}$]، عندما ($T_1 > 10, T_2 > 10$)، وعندما

($T_1 < 10, T_2 < 10$) يتم الإستعانة بجدول ”Runs Test“ وإختبار معنوية الفروض الإحصائية:

- فرض العدم (H_0): توزيع طبيعى. - الفرض البديل (H_A): عدم توزيع طبيعى.

وعند وجود مشكلة عدم توزيع طبيعى لحد الخطأ تم استخدام طريقة ”Koenker-Bassett“^(٢٠)

بأسلوب البرمجة غير الخطية ”Non Linear Programming“ (NLP)، والذى يطلق عليه إنحدار

القوى ”Robust Regression“ بإستخدام معامل (θ) يسمى ”Sample Quantiles“ له مدى يبين

($0 < \theta < 1$) يعمل على إعتدال توزيع حد الخطأ بهدف تدنية مجموع حد الخطأ المطلق للدالة التالية:

$$S(\beta) = \sum_{(t|Y_t \geq X_t \beta)} \theta \|Y_t - X_t \beta\| + \sum_{(t|Y_t < X_t \beta)} (1-\theta) \|Y_t - X_t \beta\|$$

حيث يتم ضرب حد الخطأ في (θ) إذا كان موجباً أو صفر أي $(Y_t \geq X_t \beta)$ ، فى حين يتم ضرب حد الخطأ في $(1-\theta)$ إذا كان سالباً أي $(Y_t < X_t \beta)$ ، وللحصول على الحل الأمثل يتم استخدام أسلوب (NLP) لتدنية مجموع حد الخطأ المطلق بالنسبة لمتغيرات صناعية أو إضافية "Auxiliary" ومعاملات الإنحدار (β) . وعندما تكون $(\theta = 0.5)$ فإن أسلوب إنحدار القوى بأسلوب (NLP) يعطى نفس نتائج أسلوب إنحدار أقل انحرافات مطلقة "Least Absolute Deviation" (LAD). وتأخذ دالة الهدف والقيود طبقاً لأسلوب (NLP) فى حالة التدنية الصورة العامة التالية:

$$\text{Min} : \sum_{t=1}^T (\theta \varepsilon_t^+ + (1-\theta) \varepsilon_t^-)$$

$$\text{s.t.} : \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + L + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t^+ - \varepsilon_t^- = Y_t$$

$$\varepsilon_t^+ \geq 0 ; \varepsilon_t^- \geq 0 ; t = 1, 2, K, T$$

وفى حالة وجود ارتباط ذاتى وعدم توزيع طبيعى تم استخدام أسلوب "Box-Cox" كالتالى^(١٥):

$$\text{LLF}(\beta, \rho, \lambda, \sigma^2) = \frac{1}{2} \ln(1-\rho^2) + (\lambda-1) \sum_{t=1}^T \ln Y_t - \frac{T}{2} \ln(2\pi \mathcal{E}^2) - \frac{\sum_{t=1}^T ((Y_t^{*\lambda} - 1) / \lambda - X_t^* \beta)^2}{2 \mathcal{E}^2}$$

- الإزدواج الخطى "Multicollinearity": تم استخدام طريقة "Hoerl" وفقاً لأسلوب الإنحدار الطرفى العادى "Ordinary Ridge Regression" (ORR)، حيث يتم معالجة الإزدواج الخطى دون حذف بعض المتغيرات المستقلة بوضع رقم موجب (δ) ذات مدى ينحصر بين $(0 \leq \delta \leq 1)$ ، يتم ضربه فى قطر المصفوفة $[D = (X_t' X_t)]$ ذات أبعاد $(k \times k)$ ، حيث (k) عدد معاملات الإنحدار، ويتم تقدير مصفوفة الإنحدار (β) ومصفوفة تباين - تباين معاملات الإنحدار $(\Sigma \beta)$ كالتالى^(١٦):

$$\beta = (X_t' X_t + \delta D)^{-1} X_t' Y_t$$

$$\Sigma \beta = \mathcal{E}^2 (X_t' X_t + \delta D)^{-1} (X_t' X_t) (X_t' X_t + \delta D)^{-1} ; \mathcal{E}^2 = \sum_{t=1}^T (Y_t - X_t \beta)^2 / T$$

مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الإقتصادية بالبنك الأهلى المصرى، ووزارة التخطيط خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢). كما تم تعديل جميع المتغيرات السعرية والقيمية بالرقم القياسى العام لسعر المستهلك بإعتبار سنة الأساس (١٩٨٦=١٠٠).

تطور سوق العمل فى مصر:

يمكن رصد تطور سوق العمل المصرى عبر ثلاث مراحل زمنية يمكن توضيحها كالتالى:

المرحلة الأولى (١٩٦٠-١٩٧٣): حيث تبلور إطار تشغيل القوى العاملة فى القطاع الحكومى والقطاع العام، ولقد أثر ذلك على إعادة توزيع العمالة من الريف إلى الحضر، وفى هذه الفترة بلغ معدل البطالة أدنى مستوى له، حيث قدر بنحو ٢,٢٪.

المرحلة الثانية (١٩٧٤-١٩٨٦): حيث واكبت سياسة الإنفتاح على العالم الخارجى، ولقد تبلور إطار تشغيل القوى العاملة فى أربعة محاور رئيسية هى:

- ١ - الوظائف الحكومية من خلال إلتزام الدولة بتعيين الخريجين .
 - ٢ - قطاع التشييد الذى كان عامل جذب للعمالة نتيجة الرواج الإقتصادى .
 - ٣ - إنخفاض تيار الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، ولعل ذلك راجع إلى تحسين مستويات الخدمات والإتصال والإنتقال فى الريف، فضلاً عن إرتفاع تكاليف المعيشة فى الحضر .
 - ٤ - الهجرة الخارجية إلى الدول العربية ودول الخليج النفطية للعمل فى مشروعات البنية الأساسية، بسبب إرتفاع الأجور بتلك الدول، فى الوقت الذى إسم فىة المقتصد المصرى بعدم كفاية الدخل وإنخفاض مستوى المعيشة، ولقد كان من أهم عوامل التشجيع على الهجرة الخارجية، إرتباطها بالطلب الكبير على عمالة غير ماهرة أو غير مدربة ذات خصائص تعليمية منخفضة .
- ولقد إسمت تلك الفترة بتدهور قدرة قطاع الزراعة فى توفير العمالة البشرية اللازمة، إلى الدرجة التى أصبح فيها عجزاً ملموساً فى عنصر العمل البشرى، وترتب على ذلك إنخفاض عدد ساعات العمل اليومي مع إرتفاع ملموس فى أجر العامل، وندرة العمالة الزراعية إلى درجة أثرت على إجراء بعض العمليات الزراعية الأساسية. ولقد ساهمت العمالة المصرية الموجودة بالخارج بشكل سلبى فى إنخفاض حجم العمالة الزراعية المحلية، حيث ساعدت تحويلات العمال المصريين بالخارج بإعتبارها أحد مصادر التمويل الرئيسية لأهالى هؤلاء العمال بمصر إلى إنخراطهم فى أعمال التوسع العمرانى وبناء المساكن والتجارة، مما أدى إلى إرتفاع قيمة الأراضى الزراعية المستقطعة للبناء وبذلك إزداد الأمر تعقيداً نتيجة دخول كثير من الأراضى الزراعية فى كردون المباني وتحويل كثيراً من عمال الزراعة إلى ممارسة مهن أخرى غير زراعية. ولقد أدت هذه العوامل إلى إستخدام الزراع بعض الأساليب التكنولوجية والميكنة الزراعية لسد العجز الموجود فى العمالة الزراعية، حيث عانت الزراعة المصرية من نقص شديد فى العمالة الزراعية نتيجة هجرة عنصر العمل خارج القطاع الزراعى إلى القطاعات الأخرى أو إلى الدول العربية، ولقد كان من المنطقى أن تتجه السياسات المزرعية إلى إحلال العمل الآلى محل العمل اليدوى، بإستخدام أساليب إنتاجية تكثف عنصر رأس المال وتقلل عنصر العمل^(١).
- المرحلة الثالثة (١٩٨٧ - ٢٠٠٢):** حيث واكبت سياسة الإصلاح الإقتصادى، فقد إسمت تلك الفترة بقيام الحكومة بخفض معدل التوظيف السنوى، وإنخفاض الإستثمارات فى قطاع التشييد بهدف خفض الإنفاق العام، ومن ناحية أخرى شهدت تلك الفترة عودة العمالة المصرية المهاجرة بالخارج من دول الخليج نتيجة أزمة العراق والكويت عام ١٩٩٠، التى قدرت بأكثر من نصف مليون عامل مصرى.
- ومن هذا المنطلق تبين معاناة سوق العمل المصرى من حالة بطالة إمتدت جذورها منذ الستينيات وإستمرت إلى الثمانينيات حتى تفاقمت فى التسعينيات وأصبحت مشكلة تهدد الإستقرار الإقتصادى والإجتماعى، خاصة فى ظل العجز عن توفير فرص عمل وعدم توافق عرض العمالة مع الطلب عليها.
- ويمكن القول أن هيكل العمالة فى مصر قد عانى فى تلك الفترة من إختلالات جوهرية أدت إلى عدم توازن الطلب والعرض داخل سوق العمل، ولقد ترتب على ذلك النتائج التالية:
- ١ - الإتجاه نحو إستثمارات كثيفة رأس المال على حساب عنصر العمل البشرى.
 - ٢ - إنتشار البطالة فى الحضر أكثر من الريف وتركزها بوضوح بين خريجي الجامعات.

٣ - تفتشى ظاهرة البطالة المقنعة وتكدس الأيدي العاملة داخل القطاع الحكومى والعام نتيجة سياسة تعيين الخريجين، حيث قامت الدولة بالتوسع فى إنشاء الهيئات والخدمات الحكومية لعلاج مشكلة العمالة الزائدة سنوياً، ولقد شجع ذلك زيادة الإقبال على التعليم الجامعى بدرجة تفوق الطاقة الإستيعابية للجامعات، مما أدى إلى إنخفاض كفاءة الخريجين وعدم قدره على مواجهة متطلبات سوق العمل وفقاً لمستوى مهاراتهم، وبذلك إزدادت مشكلة البطالة من حيث الكم والكيف، بمعنى وجود قطاعات يوجد بها فائض وأخرى يوجد بها عجز فى العمالة فى العدد والمهارات.

ويوضح الجزء التالى تطور كل من عدد السكان، القوى العاملة، والأجور فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، وذلك طبقاً للنتائج الواردة بجدول (١) على النحو المبين كالتالى:

(١) **تطور عدد السكان:** تشير معادلة الإتجاه العام رقم (١)، أن عدد السكان فى مصر أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ١,١١ مليون نسمة، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٠٣٪ من متوسط عدد السكان فى مصر والبالغ نحو ٥٤,٨١ مليون نسمة خلال فترة الدراسة.

(٢) **تطور القوى العاملة:** تشير معادلة الإتجاه العام رقم (٢)، أن القوى العاملة فى مصر أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٤٠ مليون عامل، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٥٨٪ من متوسط القوى العاملة والبالغة نحو ١٥,٥٢ مليون عامل خلال فترة الدراسة.

(٣) **تطور عدد العمال:** تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٣)، أن عدد العمال فى مصر أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٣٧ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٦٣٪ من متوسط عدد العمال والبالغ نحو ١٤,٠٧ مليون عامل خلال فترة الدراسة. وقد يرجع السبب فى زيادة عدد العمال إلى زيادة عدد السكان والتوسع فى المشروعات القومية ومشروعات البنية الأساسية.

(٤) **تطور عدد المتعطلين:** توضح معادلة الإتجاه العام رقم (٤)، أن عدد المتعطلين فى مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٢,٠٢ مليون عاطل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٣٨٪ من متوسط عدد العاطلين والبالغ نحو ١,٤٥ مليون عاطل خلال فترة الدراسة.

(٥) **تطور معدل البطالة:** تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٥)، أن معدل البطالة فى مصر أخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,١٥٪، وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ١,٦٠٪ من متوسط معدل البطالة والبالغ نحو ٩,٣٩٪ خلال فترة الدراسة.

وعلى الرغم من تناقص حدة مشكلة البطالة إلا أنها تعتبر من المشاكل الرئيسية التى يعانى منها الإقتصاد المصرى داخل سوق العمل فى الوقت الراهن، ولعل ذلك راجع للأسباب التالية:

- ١ - زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من توفير فرص عمل.
- ٢ - عودة العمالة المصرية من دول الخليج تسبب فى زيادة عرض العمل بما يجاوز إحتياجات طلب سوق العمل المحلى، وفى نفس الوقت إنخفاض الطلب الخارجى على العمالة المصرية.
- ٣ - الإستثمار فى مشروعات كثيفة الإستخدام لرأس المال على حساب الأيدي العاملة، وتوجيه الإنفاق إلى قطاعات الخدمات وعمليات الإحلال والتجديد على حساب القطاعات الإنتاجية.
- ٤ - عدم ربط تخطيط القوى العاملة بالتعليم وعدم التوافق بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق

جدول (١): تطور عدد السكان، العمالة، والأجور في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢).

معالم الدالة		R ²	F Test	المتوسط الحسابي	معدل تغير سنوى %	LM-Tests		
α	β					LMa	LMh	LMn
(١) عدد السكان في مصر (مليون نسمة):								
41.45	1.11	0.996	4940.7**	54.81	2.03	8.04*	7.54*	0.76
201.37**	70.29**							
(٢) القوى العاملة في مصر (مليون عامل):								
10.76	0.40	0.988	1799.5**	15.52	2.58	3.80	0.91	0.50
84.07**	42.42**							
(٣) عدد العمال في مصر (مليون عامل):								
9.68	0.37	0.995	957.3**	14.07	2.63	5.07*	1.51	33.38*
60.41**	30.94**							
(٤) عدد المتعطلون في مصر (مليون عاطل):								
1.29	0.02	0.555	5.6*	1.45	1.38	0.98	5.59*	5.51*
13.84**	2.37*							
(٥) معدل البطالة في مصر (%):								
11.48	-0.15	0.740	12.8**	9.39	-1.60	0.72	6.64*	20.51*
18.46**	-3.58**							
(٦) أجر العامل (جنيه / سنة):								
1477.5	-15.75	0.15	3.72**	1288.5	-1.22	9.48*	9.27*	-3.61
12.62**	-1.93**							
(٧) أجور العمال (مليون جنيه):								
12.36	0.51	0.330	10.3**	17.88	2.85	16.08*	1.41	1.91
8.54**	3.21**							

حيث: - الأرقام أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (*), (**): تشير إلى معنوية معاملات الانحدار والنموذج عند مستوى ٠,٠٥, ٠,٠١ على الترتيب.

- (*): تحت إختبارات (LM-Tests) تشير إلى وجود مشكلة قياسية بالمعادلة.

- R²: معامل التحديد. - F: قيمة (F) المحسوبة للنموذج.

- LMn, LMh, LMa: إختبارات الارتباط الذاتي، عدم التجانس، وعدم التوزيع الطبيعي على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧)، (١٢).

العمل، وهذا واضح في سوق العمل من حيث إلتسام مشكلة البطالة بكونها مشكلة شباب مؤهل ومتعلم علمياً وغير مدرب عملياً يدخل سوق العمل لأول مرة، ومعظمهم ذو تعليم جامعي ومتوسط، وبالتالي إزدياد معدلات البطالة الإجبارية.

٥ - ظاهرة التباطؤ الإقتصادي التي تصل أحياناً إلى حالة ركود في سوق السلع، أثر سلبياً النشاط الإستثماري ومن ثم على زيادة الإنتاج وبالتالي إنخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

٦ - أدت سياسات الإصلاح الإقتصادي إلى تقليل فرص التشغيل بالقطاع الحكومي والعام .
٧ - أدت تطبيق إتفاقية التجارة العالمية والإفتتاح على العالم الخارجى إلى زيادة إستيراد سلع ومنتجات منخفضة الأسعار مقارنة بنظيرتها المحلية، وليس لمصر ميزة نسبية فى إنتاجها، الأمر الذى دفع بالمستهلك إلى الإقبال على شراء تلك السلع، حيث ترتب على ذلك إنخفاض الإنتاج المحلى وبالتالي الإستغناء عن العمالة البشرية فى مجال إنتاج وتصنيع تلك السلع.
(٦) **تطور أجر العامل:** تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٦)، أن أجر العامل السنوى فى مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ١٥,٧٥ جنيه، وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ١,٢٢٪ من متوسط أجر العامل والبالغ نحو ١٢٨٨,٥ جنيه خلال فترة الدراسة.
(٧) **تطور أجور العمال:** تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٧)، أن أجور العمال فى مصر قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٥١ مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٨٥٪ من متوسط أجور العمال الحقيقية والبالغه نحو ١٧,٨٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

تطور سوق العمالة المهاجرة فى دول الخليج العربى:

بعد إكتشاف البترول بكميات هائلة فى منطقة الخليج العربى وإرتفاع اسعاره فى السبعينيات، إزداد العائد النفطى بالدول العربية مما دفعها لتنفيذ مشروعات تنمية طموحة فى مجال الخدمات والصناعة والتشييد والزراعة وغيرها من النشاطات الإقتصادية، وقد نتج عن ذلك ظهور فرص عمل مطلوبة فى دول الخليج تفوق بكثير عرض العمالة الوطنية المتاحة لديها، ولذلك إستعانت دول الخليج بالقوى العاملة الوافدة من الدول العربية الأخرى ومنها مصر والدول غير العربية فى تنفيذ مشروعاتها.
ويمكن رصد تطور حركة إنتقال العمالة المهاجرة إلى منطقة الخليج فى المراحل الأربع التالية:

١ - المرحلة الأولى: النمو التدريجى فى عائدات النفط (قبل ١٩٧٤):

بدأت هذه المرحلة فى الثلاثينيات من القرن الماضى حيث أخذت العمالة الوافدة تلعب دوراً فى عمليات تحديث وتوسيع الخدمات العامة والخاصة وتشغيل المرافق، وقد تركز الطلب على العمالة الفنيه كأطباء والمهندسين وخاصة العمالة العربية ونسبة محدودة من العمالة الآسيوية والأوربية، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن عمالة قطاع النفط نفسة فى تلك المرحلة ظلت معتمدة على المصادر الأجنبية لشركات النفط بالدرجة الأولى مع أعداد محدوده للغاية من العمالة الوطنية والعربية.

٢ - المرحلة الثانية: الإزدهار النفطى (١٩٧٤ - ١٩٧٩):

حيث شهدت هذه المرحلة إرتفاعاً غير مسبوق فى عائدات النفط وتخصيص إستثمارات ضخمة لتنفيذ مشروعات وبرامج خاصة فى قطاعات البنية الأساسية ترتب عليها الإحتياج إلى أعداد هائلة من العمالة المهاجرة وإستقدام المزيد منها سواء بصورة فردية أو جماعية، وتزايد الإعتدال فى تنفيذ المشروعات الكبرى على أسلوب "تسليم المفتاح" الذى يحيل عطاءات التنفيذ لشركات أجنبية تتكفل بتدبير وإستقدام ما تحتاجه من عمالة، وبزيادة كثافة إستخدام العمالة فى تنفيذ المشروع أصبح لشركات المقاولات الآسيوية (الكورية والصينية والهندية) ميزة نسبية فى إتساع قدرتها على توفير أعداد هائلة من العمالة فى شكل معسكرات أو مجموعات عمل. ولقد إنعكست هذه المرحلة على الإقتصاد المصرى فى

زيادة التحويلات النقدية للعاملين المصريين بدول الخليج، وأخذت تمثل دوراً حيوياً وهاماً على خريطة المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر وبالتالي ساهمت في تحسين وضع ميزان المدفوعات المصري.

٣ - المرحلة الثالثة: انخفاض عائدات النفط وتصاعد حرب الخليج (١٩٨٠ - ١٩٩٠):

في هذه المرحلة تم إعادة النظر في هيكل إستثمارات دول الخليج حيث إقتصرت الإنفاق الإستثماري على إستكمال المشروعات التي تم البدء في تنفيذها سابقاً، فضلاً عن ذلك فقد تزامنت هذه المرحلة مع إكمال شبكات البنية الأساسية والتي صممت بطاقات وسعات تزيد عن حاجة الإستخدام المطلوب، وبالتالي إنكمش الطلب الخليجي على العمالة الوطنية والعمالة المهاجرة بشكل خاص. ومع إقتصار الإستثمار على نوعيات محددة من المشروعات وتوجيه معظم الإنفاق العام للأغراض الدفاعية فقد أصبحت فرص العمالة المتاحة تتميز بالنوعية العالية والمهارة التقنية، كما تم إتباع سياسة الإعتماد على العمالة الوطنية بالدرجة الأولى خاصة مع إستكمال مقومات مؤسسات التعليم والتدريب الخليجية.

وفي هذه المرحلة تم إتباع سياسات تستهدف الحد من الهجرة وتفضيل ربط العمالة الوافدة بعمليات إستثمارية محدودة، بحيث ينتهي إستخدام العمالة المرتبطة بها بمجرد إنتهاء مهامها دون إستمرار الإقامة ويفترن بهذا الإتجاه تطبيق قوانين صارمة تتعلق بالإقامة ومنح تأشيرات الدخول وتعقب حالات الإقامة غير القانونية في الوقت الذي وجهت فيه إستثمارات كبيرة لقطاعات التعليم والتدريب بهدف زيادة حجم وكفاءة العمالة الوطنية والإسراع بإحلالها محل العمالة الوافدة إليها من الخارج.

٤ - المرحلة الرابعة: بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١ - ٢٠٠٢):

إتسمت هذه المرحلة بتوجيه الإستثمارات نحو إعادة الإعمار في الكويت، وتركيز الإنفاق العام على الأغراض العسكرية والدفاعية، مع إنخفاض شديد في الطلب على العمالة العربية وبالتالي عودة عمالة كثيرة من الكويت والعراق، وزيادة ظاهرة الهجرة العائدة والتي وصلت ذروتها عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، حيث إضطرت أكثر من نصف مليون مصري يعملون بالعراق والكويت إلى العودة المفاجأة لمصر، تاركين وراء ظهورهم أرصدة مجمدة بالبنوك الكويتية والعراقية.

أسباب هجرة العمالة المصرية إلى الخارج:

لم يذكر التاريخ المصري شيئاً يذكر عن الهجرة من مصر خلال النصف الاول من القرن العشرين، ويمكن إرجاع السبب في ذلك الى إعتقاد الغالبية العظمى من الشعب المصري على مهنة الزراعة، وقوة الروابط الأسرية بين السكان، وإنخفاض عدد السكان وبالتالي الحاجة لمزيداً من الأيدي العاملة لمواجهة متطلبات عمليات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات العمرانية.

ويمكن توضيح أهم العوامل التي ساعدت على هجرة العمالة المصرية للخارج كالتالي:

- ١ - تشجيع الدولة لظاهرة الهجرة، حيث أعطت الحق في الهجرة الدائمة أو المؤقتة.
- ٢ - الظروف السياسية والإقتصادية الصعبة التي واكبت نكسة حرب يونيو عام ١٩٦٧، دفعت العديد إلى طلب الهجرة الدائمة في الولايات المتحدة، كندا، وأستراليا.
- ٣ - زيادة عدد أفراد الأسرة بدرجة تجاوزت متطلبات المعيشة.
- ٤ - زيادة المعروض من قوة العمل بدرجة أكبر من الطلب في سوق العمل، وبالتالي زيادة معدل

البطالة، فضلا عن عدم كفاية الأجر المعروف.

٥ - خلل الأوضاع الوظيفية من حيث التفرقة في المعاملة المادية والأدبية، ولذلك ما أن تم فتح باب الهجرة حتى إندفع كثير من الشباب المثقف لطلب الهجرة، طموحاً في الترقى المادى والأدبى.

٦ - زيادة الطلب الخارجى على العمالة المصرية من قبل دول الخليج النفطية بعد عام ١٩٧٤، حيث تم ترجمة ذلك فى إستجابة العامل المصرى للهجرة لدول الخليج واضعاً فى إعتباره الأجور النسبية، من حيث المقارنة بين أجر العامل المحلى فى مصر والأجر الخارجى بتلك الدول.

٧ - التأثير بظروف الحياة فى دول المهجر الغربية.

تطور هجرة العمالة المصرية إلى الخارج:

يوضح الجزء التالى تطور هجرة العمالة المصرية الدائمة والمؤقتة وإجمالى الهجرة إلى الخارج،

خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) كما هو موضح بجدول (٢) كالتالى:

(١) **تطور الهجرة الدائمة:** بلغ حجم الهجرة الدائمة أدناه عام ١٩٨٢ بنحو ٠,١٦٥ مليون مهاجر، بينما وصل أقصاه عام ١٩٩٥ بنحو ١,٨٤٨ مليون مهاجر، وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (١)، أن الهجرة الدائمة من مصر أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٠٣٥ مليون مهاجر، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٥,٠٤٪ من متوسط الهجرة المصرية الدائمة والبالغه نحو ٠,٦٩٤ مليون مهاجر. ولقد كانت معظم الهجرة المصرية الدائمة موجهة إلى الولايات المتحدة يليها كندا والتي بلغت أقصاها عام ١٩٩٥ بنحو ١,٠٠٥, ٠,٥٦٢ مليون مهاجر على الترتيب، فى حين وصلت الهجرة الدائمة للمصريين إلى أستراليا أقصاها عام ١٩٩٢ بنحو ٠,٥٠٥ مليون مهاجر.

(٢) **تطور الهجرة المؤقتة:** بلغ حجم الهجرة المؤقتة أدناه عام ١٩٨١ بنحو ٠,٩٢٧ مليون مهاجر، بينما وصل أقصاه عام ١٩٩٠ بنحو ١,٩٢٠ مليون مهاجر، وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (٢)، أن الهجرة المؤقتة من مصر أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٠٤٤ مليون مهاجر، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٣,٠٢٪ من متوسط الهجرة المصرية المؤقتة والبالغه ١,٤٥٨ مليون مهاجر.

ويوضح جدول (٣) توزيع هجرة العمالة المصرية المؤقتة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلى الدول العربية، حيث يتضح أن المملكة العربية السعودية قد إحتلت المرتبة الأولى فى إستيعاب حجم العمالة المصرية المهاجرة والتي بلغت نحو ٩١٤,٣ ألف مهاجر تمثل نحو ٤٩,١٥٪ من إجمالى المهاجرين والبالغ عددهم نحو ١٨٦٠ ألف مهاجر خلال متوسط تلك الفترة، يليها كل من ليبيا، الأردن، والكويت بنحو ٣٢٥,٣، ٢١٦,٢، ١٨٧,٨ ألف مهاجر تمثل نحو ١٧,٤٩٪، ١١,٦٣٪، ١٠,١٠٪ على الترتيب، ولقد جاءت البحرين فى المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد العاملين المصريين بها نحو ٣,٧ ألف مهاجر يمثلوا نحو ٠,٢٠٪ من إجمالى عدد العمالة المصرية المهاجرة للدول العربية.

(٣) **تطور إجمالى الهجرة:** بلغ إجمالى حجم الهجرة أدناه عام ١٩٨٤ بنحو ١,١٩٤ مليون مهاجر، بينما وصل أقصاه عام ١٩٩٥ بنحو ٣,٣٤٩ مليون مهاجر، وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (٣)، أن إجمالى الهجرة من مصر أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٠٧٢ مليون مهاجر، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٣,٣٥٪ من متوسط إجمالى الهجرة المصرية والبالغه ٢,١٥١ مليون مهاجر.

جدول (٢): معادلات الاتجاه العام لتطور هجرة المصريين بالخارج خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢).

معالم الدالة		R ²	F Test	المتوسط الحسابي	معدل تغير سنوى %	LM-Tests		
α	β					LMa	LMh	LMn
(١) حجم الهجرة الدائمة (مليون مهاجر):								
0.266	0.035	0.805	13.99**	0.694	5.04	8.66*	0.89	6.29*
2.21*	3.74**							
(٢) حجم الهجرة المؤقتة (مليون مهاجر):								
0.839	0.044	0.819	95.06**	1.458	3.02	0.65	2.86	18.32*
13.52**	9.75**							
(٣) إجمالي حجم الهجرة (مليون مهاجر):								
1.288	0.072	0.653	39.44**	2.151	3.35	3.46	0.71	1.77
8.20**	6.28**							

حيث: - الأرقام أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (*), (**): تشير إلى معنوية معاملات الانحدار والنموذج عند مستوى ٠,٠٥, ٠,٠١ على الترتيب.

- (*): تحت إختبارات (LM-Tests) تشير إلى وجود مشكلة قياسية بالمعادلة.

- R²: معامل التحديد. - F: قيمة (F) المحسوبة للنموذج.

- LMn, LMh, LMa: إختبارات الارتباط الذاتي، عدم التجانس، وعدم التوزيع الطبيعي على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧)، (١٢).

جدول (٣): هجرة العمالة المصرية المؤقتة للدول العربية بالألف مهاجر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢).

الدولة	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	متوسط	%
السعودية	٩٢٣,٦	٤٨,٦١	٩١٥,٢	٤٩,٤٧	٩٠٤,٠	٤٩,٤٠	٩١٤,٣	٤٩,١٥
ليبيا	٣٣٢,٥	١٧,٥٠	٣٢٣,١	١٧,٤٦	٣٢٠,٤	١٧,٥١	٣٢٥,٣	١٧,٤٩
الأردن	٢٢٦,٨	١١,٩٤	٢١١,٧	١١,٤٤	٢١٠,٢	١١,٤٩	٢١٦,٢	١١,٦٣
الكويت	١٩٠,٥	١٠,٠٣	١٨٧,٠	١٠,١١	١٨٦,٠	١٠,١٦	١٨٧,٨	١٠,١٠
الإمارات	٩٥,٠	٥,٠٠	٩٢,٠	٤,٩٧	٩١,٥	٥,٠٠	٩٢,٨	٤,٩٩
العراق	٦٥,٦	٣,٤٥	٦٠,٠	٣,٢٤	٥٩,٤	٣,٢٥	٦١,٧	٣,٣٢
قطر	٢٥,٠	١,٣٢	٢٤,٠	١,٣٠	٢٢,٠	١,٢٠	٢٣,٧	١,٢٧
اليمن	٢٢,٠	١,١٦	٢٠,٠	١,٠٨	٢٠,٠	١,٠٩	٢٠,٧	١,١١
عمان	١٥,٠	٠,٧٩	١٣,٥	٠,٧٣	١٣,٠	٠,٧١	١٣,٨	٠,٧٤
البحرين	٤,٠	٠,٢١	٣,٥	٠,١٩	٣,٥	٠,١٩	٣,٧	٠,٢٠
الإجمالي	١٩٠٠	١٠٠	١٨٥٠	١٠٠	١٨٣٠	١٠٠	١٨٦٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "قطاع التعبئة العامة" بيانات غير منشورة.

خصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج:

يوضح جدول (٤) خصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج العربي وفقاً لكل من: النوع، المهنة، الحالة العلمية، الحالة العملية، السن، وأسباب الهجرة المرتدة. وتلك الخصائص موزعة على مستوى كل من الحضر والريف في مصر، وفيما يلي توضيحاً لتلك الخصائص:

١ - النوع: تمثل نسبة هجرة العمال الذكور نحو ٩٤,١٪، ٩٩,٥٪ من حجم الهجرة المؤقتة، بينما تمثل هجرة العاملات الإناث نحو ٥,٩٪، ٠,٥٪ في كل من الحضر والريف على الترتيب. وقد يرجع ارتفاع نسبة هجرة إناث الحضر في أن معظمهن يُعتبرن مرافقات أو في إغارة عمل في التدريس والطب، بينما يرجع سبب انخفاض نسبة هجرة إناث الريف، في صعوبة حصولهن على عقود عمل والتي غالباً ماتتطلب إناث متعلمات، وهذا ما يفتقر إليه الريف المصري، فضلاً عن صعوبة مرافقة الزوج والذي غالباً ما يكون يعمل في مهن زراعية وحرافية في بلد المهجر وبالتالي يفضل السفر بمفرده، ترشيداً لنفقات المعيشة في بلد المهجر وترك الزوجة لرعاية الأطفال وشئون المنزل.

٢ - المهنة: لم تمثل مهنة الزراعة أهمية كبيرة في العمال المهاجرين من الحضر حيث بلغت نحو ٣,٤٪ من جملة المهاجرين، بينما إتضح أن خمس العمالة الزراعية تقريباً الموجودة بالريف قد هاجرت للعمل بدول الخليج، حيث بلغت نحو ٢٠,٦٪.

٣ - الحالة العلمية: نظراً لإرتفاع نسبة التعليم في الحضر مقارنة بالريف، فقد لوحظ أن العمالة المصرية المهاجرة من الحضر تتركز في ذوى التعليم الجامعي بنحو ٣٢٪، وذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط بنحو ٢٦,٥٪، بينما لوحظ أن العمالة المصرية المهاجرة من الريف تتركز في غير المتعلمين بنحو ٣٤,٤٪، وذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط بنحو ٢٣,٦٪.

٤ - الحالة العملية: تركزت معظم العمالة المهاجرة في أولئك الذين يعملون بأجر بنسبة ٧٥٪، ٥١,٩٪ في كل من الحضر والريف على الترتيب.

٥ - السن: تبين أن العمالة المصرية المهاجرة سواء على مستوى الحضر أو الريف معظمها تتركز في الفئة العمرية (٢٠-٣٠) سنة بنسبة ٤٠,٧٪، ٤٨٪ يليها الفئة العمرية (٣٠-٤٠) سنة بنسبة ٣٦,٩٪، ٢٩,٩٪ في كل من الحضر والريف على الترتيب. وهذا يوضح أن العمالة المصرية المهاجرة لدول الخليج في تلك الفترة إنما كانت تمثل عصب القوى العاملة في مصر التي إفتقر إليها سوق العمل.

٦ - أسباب الهجرة المرتدة: يمكن توضيح أسباب عودة العمالة المصرية في النقاط التالية:

- أولاً: أسباب داخلية: حيث يوضح جدول (٤) أسباب الهجرة المرتدة المتعلقة بظروف العمل وهي:

١ - أسباب عائلية: تمثل ٣١,٩٪. ٢ - إنتهاء فترة التعاقد: تمثل ٢٠,٨٪.

٣ - انخفاض الأجور: تمثل ١٦,٧٪. ٤ - إستغناء جهة العمل: تمثل ١٢,١٪.

٥ - إخلال شروط التعاقد: تمثل ١١,٧٪. ٦ - الحالة الصحية للمهاجر: تمثل ٦,٧٪.

- ثانياً: أسباب خارجية:

١ - انخفاض عائدات النفط في دول الخليج.

٢ - إستكمال مشروعات البنية الأساسية في دول الخليج.

جدول (٤): الأهمية النسبية لخصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج.

٢ - المهنة (%)				١ - النوع (%)			
جملة	ريف	حضر	البيان	جملة	ريف	حضر	البيان
١١,١	٢٠,٦	٣,٤	قطاع زراعى	٩٦,٤	٩٩,٥	٩٤,١	ذكور
٨٨,٩	٧٩,٤	٩٦,٦	قطاعات أخرى	٣,٦	٠,٥	٥,٩	إناث
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى

٤ - الحالة العملية (%)				٣ - الحالة العلمية (%)			
جملة	ريف	حضر	البيان	جملة	ريف	حضر	البيان
٢٢,٤	٣٣,٥	١٢,٨	صاحب عمل	٣٤,٤	٥٥	١٦,٤	أمى
٦٤,٧	٥١,٩	٧٥	يعمل بأجر	١٦,٨	١٦,٩	١٧,٨	يقرأ ويكتب
٠,٤	٠,٣	٠,٦	عاطل سبق له العمل	٥,٣	٢,٩	٧,٢	إبتدائى و إعدادى
١٢,٥	١٤,٣	٨,٩	لا يعمل	٢٣,٦	٣٠,١	٢٦,٦	متوسط وفوق متوسط
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى	١٩,٩	٥,١	٣٢	جامعى
				١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى

٦ - أسباب الهجرة المرتدة (%)				٥ - السن (%)			
جملة	ريف	حضر	البيان	جملة	ريف	حضر	البيان
٣١,٩	٤٢,٨	٢٦,١	أسباب عائلية	١,٧	٢	١,٥	أقل من ٢٠ سنة
٢٠,٨	١١,٤	٢٨,٤	إنهاء فترة التعاقد	٤٣,٤	٤٨	٤٠,٧	٢٠ -
١٦,٧	١٩,٨	١٣,٣	إنخفاض الأجور	٣٢,٧	٢٩,٩	٣٦,٩	٣٠ -
١٢,٢	١١,٢	١٢	إستغناء جهة العمل	١٦,٣	١٥,٢	١٦,٥	٤٠ -
١١,٧	٧,٣	١٤	إخلال شروط التعاقد	٤,٤	٤,٦	٣,٨	٥٠ -
٦,٧	٧,٥	٦,٢	الحالة الصحية	٠,٥	٠,٣	٠,٦	٦٠ فأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "مسح الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية" ١٩٩٧.

- ٣ - منافسة العمالة الأسيوية للعمالة المصرية فى دول الخليج.
- ٤ - الرغبة فى إحلال العمالة الوطنية بدول الخليج محل العمالة الأجنبية ومنها العمالة المصرية، بإستثناء بعض التخصصات النادرة ذات المهارة العالية.
- ٥ - وضع سقف ونسبة قصوى لجنسية العمال لإيجاد توازن بين مختلف الجنسيات العاملة بدول الخليج
- ٦ - قيام حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران، وبالتالي توجيه الإنفاق العام بالعراق إلى الأغراض العسكرية، مما أدى إلى إنخفاض الطلب على العمالة، فضلا عن عودة كثير من

المصريين آنذاك تخوفاً من الحرب .

٧ - قيام حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠ نتيجة الغزو العراقي للكويت، وبالتالي توجية الإنفاق العام في كل من الكويت والعراق إلى الأغراض العسكرية، وبالتالي إضطرار أكثر من نصف مليون عامل مصري إلى العودة المفاجأة إلى مصر .

٨ - قيام حرب الخليج الثالثة في مارس ٢٠٠٣، والمتمثلة في غزو التحالف الأمريكي والبريطاني على العراق، والظروف الراهنة الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي عودة الكثير من العمالة المتبقية في كل من العراق والكويت والأردن .

الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية العائدة من الخارج:

- ١ - زيادة معدل البطالة في سوق العمل المحلي نتيجة تزايد عرض العمالة بدرجة أكبر من الطلب .
- ٢ - زيادة معدل التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار، نتيجة زيادة الإستهلاك .
- ٣ - زيادة عجز الميزان التجاري نظراً لعدم تغطية الإنتاج للإستهلاك المحلي وبالتالي زيادة الواردات .
- ٤ - زيادة العجز في ميزان المدفوعات لإنخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج .
- ٥ - إنخفاض حصيلة الدولة من العملة الأجنبية .
- ٦ - زيادة الطلب على الخدمات (إسكان - مرافق - مواصلات - صحة) .

الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية المؤقتة إلى الخارج:

للتعرف على الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية المؤقتة للخارج، أمكن للدراسة بناء نموذج قياسي للهجرة يتناول العوامل المؤثرة على هجرة العمالة المصرية للخارج، أجر العامل في مصر، الطلب المحلي على العماله، وتحويلات العاملين المصريين بالخارج، وذلك في إطار نموذج أنى بإستخدام أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل "Three Stage Least Squares" (3SLS) .

- دليل متغيرات نموذج الهجرة:

(ألف مهاجر)	Mg = حجم الهجرة المؤقتة Temporary Emigration
(ألف عامل)	Ld = الطلب المحلي على العمال Labor Demand
(مليون نسمة)	Pop = عدد السكان Population
(مليون جنيه)	Tr = تحويلات العاملين بالخارج Workers' Remittances
(مليون جنيه)	GDP = إجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Product
(مليون جنيه)	Inv = الإستثمارات القومية National Investment
(مليون جنيه)	Con = الإستهلاك القومي National Consumption
(جنيه)	W = أجر العامل السنوى Labor Wage
(جنيه)	Lpd = إنتاجية العامل Labor Productivity
(%)	Un = معدل البطالة Unemployment Rate
(%)	Inf = معدل التضخم Inflation Rate
(%)	IR = سعر الفائدة Interest Rate
(%)	ER = سعر الصرف Exchange Rate

توصيف معادلات نموذج الهجرة:

يتكون نموذج الهجرة من أربع معادلات سلوكية "4-Behavioral Equations" تشمل متغيرات داخلية "Endogenous"، متغيرات خارجية "Exogenous"، ومعادلة تعريفية "Identity" كالتالي:

- ٤ متغيرات داخلية: (Mg_t, W_t, Ld_t, Tr_t) .

- ٨ متغيرات خارجية: $(Un_t, Pop_t, Lpd_t, Inv_t, Inf_t, Con_t, IR_t, ER_t)$.

- ١ معادلة تعريفية: GDP_t .

المعادلات الهيكلية لنموذج الهجرة:

<i>Emigration Function:</i>	$Mg_t = \beta_{10} + \beta_{11} Un_t + \beta_{12} Pop_t + \beta_{13} Tr_t - \beta_{14} Ld_t - \beta_{15} W_t$
<i>Labor Wage Function:</i>	$W_t = \beta_{20} + \beta_{21} Mg_t + \beta_{22} Lpd_t + \beta_{23} Inv_t + \beta_{24} Inf_t - \beta_{25} Un_t$
<i>Labor Demand Function:</i>	$Ld_t = \beta_{30} + \beta_{31} Mg_t + \beta_{32} Inv_t + \beta_{33} Con_t - \beta_{34} W_t$
<i>Workers Remittances Function:</i>	$Tr_t = \beta_{40} + \beta_{41} Mg_t + \beta_{42} Inv_t + \beta_{43} IR_t - \beta_{44} ER_t$
<i>Identity:</i>	$GDP_t = Inv_t + Con_t$

نتائج تقدير نموذج الهجرة:

يوضح جدول (٥) معايير جودة التوفيق لكل من دالة الهجرة، دالة أجر العامل، دالة الطلب على العمالة، ودالة تحويلات العاملين بالخارج، متمثلة في معامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل (\bar{R}^2)، وكذلك إختبار (F-test) الخاص بكل معادلة، حيث تبين معنوية جميع معادلات نموذج الهجرة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. كما توضح إختبارات مضاعف لاجرانج (LM-Tests) للكشف عن المشاكل القياسية، عدم تأثر معادلات النموذج بمشكلكى الإرتباط الذاتى وعدم التوزيع الطبيعى لحد الخطأ العشوائى، بينما تبين وجود مشكلة عدم التجانس فى تباين حد الخطأ العشوائى فى جميع معادلات النموذج، وللتغلب على تلك المشكلة تم إستخدام طريقة "Newey-West" (٢١، ٢٢)، وفقاً لأسلوب إحدار طريقة العزوم العامة "Generalized Method of Moments" (GMM).

ويوضح جدول (٦) التقدير القياسى لنموذج الهجرة، حيث أمكن الحصول على النتائج التالية:

(١) دالة الهجرة: توضح معادلة (١) بجدول (٥) تقدير دالة الهجرة، ويوضح معامل التحديد أن معدل البطالة، عدد السكان، تحويلات العاملين بالخارج، عدد العمال، وأجر العامل تشرح ٨٣,١٪ من التغيرات فى هجرة العمالة المصرية المؤقتة للخارج، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. وتوضح النتائج أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة وعدد السكان بمليون نسمة، تؤدى لزيادة حجم الهجرة بنحو ٢,٢٠، ١١,١٥ ألف مهاجر، ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو ٠,٠١، ٠,٤٢ على الترتيب. كما تبين عدم تأثير تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الهجرة الخارجية، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن المهاجر قد يضع أرصده النقدية فى نفس بلد المهاجر، أو بنوك أجنبية أخرى، أو عدم تحويل المدخرات عن طريق البنوك للإستفادة من فرق السعر. بينما تبين أن زيادة الطلب المحلى على العمال بألف عامل وإرتفاع متوسط الأجر السنوى للعامل بجنيه يؤدى إلى إنخفاض الهجرة بنحو ٠,٠٣، ٠,٠٦ ألف مهاجر، وقد بلغت مرونة ذلك المتغيرين نحو -٠,٣١، -٠,٠٥ على الترتيب.

جدول (٥): معايير جودة التوفيق وإختبارات نموذج الهجرة في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢).

المتغير الداخلي في كل معادلة Endogenous Variable	Eq.	R ²	\bar{R}^2	F Test	LM-Tests		
					LMa	LMh	LMn
الهجرة المؤقتة (Mg _t)	1	0.831	0.781	17.14**	1.23	8.29*	-0.88
أجر العامل (W _t)	2	0.798	0.739	15.88**	0.43	19.42*	-1.02
الطلب على العمالة (Ld _t)	3	0.925	0.908	55.64**	3.51	15.18*	-2.67
تحويلات العاملين بالخارج (Tr _t)	4	0.884	0.858	38.96**	0.03	6.83*	-1.01

(**): تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠١.

(*): تحت إختبارات (LM-Tests) تشير إلى وجود مشكلة قياسية بالمعادلة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧)، (١٢).

جدول (٦): نتائج تقدير نموذج الهجرة في مصر بأسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) (3SLS).

دالة الهجرة (Mg _t) (1)			
RHS	Beta	t-test	E
B10	450.2	1.94*	-
Un _t	2.20	2.38*	0.01
Pop _t	11.15	7.98**	0.42
Tr _t	0.002	0.34	0.01
Ld _t	-0.03	-8.14**	-0.31
W _t	-0.06	-1.53***	-0.05

دالة أجر العامل (W _t) (2)			
RHS	Beta	t-test	E
B20	652.8	2.16*	-
Mg _t	44.84	5.90**	0.51
Lpd _t	41.82	8.29**	1.32
Inv _t	1.71	1.01	0.20
Inf _t	15.51	1.64***	0.05
Un _t	-17.22	-2.10*	-0.04

دالة الطلب على العمالة (Ld _t) (3)			
RHS	Beta	t-test	E
B30	7250.3	1.17	-
Mg _t	0.06	2.07*	0.01
Inv _t	0.12	7.25**	0.47
Con _t	0.08	5.75**	0.23
W _t	-0.18	-5.27**	-0.05

دالة تحويلات العاملين بالخارج (Tr _t) (4)			
RHS	Beta	t-test	E
B40	833.07	0.84	-
Mg _t	-0.42	-1.75*	-0.14
Inv _t	0.20	2.15*	0.68
IR _t	305.80	10.79**	0.77
ER _t	-40.23	-2.79**	-0.02

حيث:

RHS - المتغيرات المستقلة في الطرف الأيمن "Right-Hand Side" بكل معادلة.

Beta - معاملات الإنحدار. t-test - قيم (t) المحسوبة. E - المرونة.

(*)، (**)، (***) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١، ٠,٠٠١ على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧)، (١٢).

(٢) **دالة أجر العامل:** توضح المعادلة (٢) بجدول (٥) تقدير دالة أجر العامل، ويوضح معامل التحديد أن الهجرة المؤقتة، إنتاجية العامل، الإستثمارات، معدل التضخم، ومعدل البطالة تشرح نحو ٧٩,٨٪ من التغيرات فى أجر العامل، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة الهجرة بنحو ألف مهاجر، إنتاجية العامل بنحو جنيه واحد، ومعدل التضخم بنحو وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة أجر العامل فى السنة بنحو ٤٤,٨٤، ٤١,٨٢، ١٥,٥١ جنيه، ولقد بلغت المرونة لتلك المتغيرات نحو ٠,٥١، ١,٣٢، ٠,٥٥ على الترتيب. كما تبين عدم تأثير الإستثمارات على أجر العامل فى مصر، ولعل ذلك يوضح أن إنتاجية العامل من أهم المتغيرات المؤثرة على زيادة الأجر، يليها الهجرة الخارجية المؤقتة وفقاً للمرونة. بينما تبين أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض أجر العامل بنحو ١٧,٢٢ جنيه، وقد بلغت المرونة نحو -٠,٠٤.

(٣) **دالة الطلب على العمالة:** توضح المعادلة (٣) بجدول (٥) تقدير دالة الطلب على العمالة، ويوضح معامل التحديد أن الهجرة المؤقتة، الإستثمارات القومية، الإستهلاك القومى، وأجر العامل يشرحوا نحو ٩٢,٥٪ من التغيرات فى الطلب على العمالة، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة.

وتوضح النتائج أن زيادة الهجرة بنحو ألف مهاجر، الإستثمارات القومية بنحو مليون جنيه، والإستهلاك القومى بنحو مليون جنيه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بنحو ٠,٠٦، ٠,١٢، ٠,٠٨ ألف عامل، ولقد بلغت المرونة لتلك المتغيرات نحو ٠,٠١، ٠,٤٧، ٠,٢٣ على الترتيب، ولعل ذلك يوضح أن الإستثمارات القومية ثم الإستهلاك القومى من أهم المتغيرات التى تؤثر على زيادة الطلب على العمالة، وذلك من منطلق أن الطلب على العمل هو فى واقع الأمر طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات. بينما تبين أن زيادة أجر العامل السنوى بجنيه واحد يؤدي لإنخفاض الطلب على العمالة بنحو ٠,١٨ ألف عامل، وقد بلغت المرونة نحو -٠,٠٥، لتوضح العلاقة العكسية بين الطلب وأجر العامل.

(٤) **دالة تحويلات العاملين بالخارج:** توضح معادلة (٤) بجدول (٥) تقدير دالة تحويلات العاملين بالخارج، ويوضح معامل التحديد أن الهجرة، الإستثمارات، سعر الفائدة، وسعر الصرف يشرحوا نحو ٨٨,٤٪ من التغيرات فى تحويلات العاملين، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة.

وتوضح النتائج أن زيادة الإستثمارات بمليون جنيه، وسعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٠,٢٠، ٣٠٥,٨ مليون جنيه، ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو ٠,٦٨، ٠,٧٧ على الترتيب. ولعل ذلك يوضح أن زيادة سعر الفائدة تؤثر إلى حد كبير على جذب تحويلات العاملين بالخارج وتعطى مؤشراً على تفضيل السلوك الإدخارى بدلاً من السلوك الإستثمارى، حيث تبين عدم مرونة الإستثمارات بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج، بينما تبين أن زيادة الهجرة بألف مهاجر وسعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي لإنخفاض تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٠,٤٢، ٠,٢٣، ٤٠ مليون جنيه، ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو -٠,١٤، -٠,٠٢ على الترتيب، ولعل ذلك يؤكد النتائج الواردة بالمعادلة (١) من حيث تفضيل المهاجر عدم تحويل مدخراته النقدية للبنوك المصرية من ناحية، وأيضاً وضع قيود من جانب دولة المهجر ذاتها تتعلق بتحويل نسبة معينة من مدخرات العاملين إلى بلادهم وبصورة لا تتمشى ولا تتناسب مع حجم العمالة المهاجرة لتلك الدولة.

ويمكن القول أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج قد صاحبها بعض الآثار الإيجابية والسلبية، على المستوى السياسى والإقتصادى والإجتماعى، وفيما يلى بعض تلك الآثار:

الآثار الإيجابية للهجرة الخارجية من مصر:

- ١ - المحافظة على حرية إنتقال المواطن المصرى طبقاً للدستور، حيث تنص المادة (٥٢) من الدستور على أن "للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد".
- ٢ - تخفيف حدة مشكلة الزيادة السكانية التى إنعكست على وجود بطالة مقنعة ومن ثم إنخفاض أجور العمال الحقيقية ومعدلات الإدخار، وإرتفاع معدلات الإستهلاك وزيادة عجز الميزان التجارى.
- ٣ - تدعيم العلاقات بين مصر ودول المهجر وخاصة الدول العربية.
- ٤ - زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج، وهذا من شأنه العمل على زيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية، تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات، زيادة الإستثمارات والإنتاج، وتوفير فرص عمل على المستوى المحلى وبالتالى تخفيف حدة البطالة.
- ٥ - إنخفاض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالى وجود فائض فى الإستهلاك العائلى نتيجة إنتقال العمال المصريين وأسرهم للخارج، من حيث زيادة الإستهلاك العائلى المتاح للعمالة الموجودة فى مصر، وإنخفاض الضغط على المرافق العامة والإسكان والتعليم والصحة.
- ٦ - تنمية العلاقات التجارية بين مصر ودول المهجر.
- ٧ - إكتساب العمال المهاجرون خبرات وثقافات جديدة مفيدة، ورؤوس أموال تساهم فى بناء التنمية الإقتصادية عند عودتهم إلى مصر.
- ٨ - الإستفادة من علوم وخبرات العلماء المصريين المهاجرين للخارج عن طريق دعوة علماء مصر المهاجرين فى الخارج لحضور مؤتمرات علمية يتم عقدها فى مصر، مع إمكانية قضاء فترة من الوقت فى مصر فى مواقع عمل مماثلة لعملمهم بدول المهجر لتدريب الكوادر العلمية المصرية، وبالتالى إمكانية نقل تكنولوجيا بثقافات وعقول وأيدى مصرية.

الآثار السلبية للهجرة الخارجية من مصر:

- ١ - إنخفاض إنتاجية العامل الزراعى، وإرتفاع الأجور الزراعية، وخاصة إرتفاع مستوى أجور العمالة الفنية، فضلاً عن إنخفاض ساعات العمل اليومي، مما دفع إلى إستخدام الميكنة فى الزراعة.
- ٢ - نقص العمالة الفنية المدربة فى المجالات المهنية والحرفية والعمالة الزراعية، ونقص فى الخبرة العلمية نتيجة هجرة بعض العقول المصرية المتميزة إلى الخارج.
- ٣ - هدر موارد الدولة التى قامت بالانفاق على تعليم العمالة المهاجرة ولم تجنى بعد ثمار ذلك الإستثمار، فإشك أن هجرة العمالة المصرية للبلاد العربية قد صاحبها آثار إقتصادية وإجتماعية ضارة، فكثير من الخسائر قد قيمت بأقل من قيمتها، وكثير من المكاسب بولغ فى تقييمها، وربما إذا تم إعادة النظر فى تلك المكاسب لتبين أنها خسائر، فهناك شواهد تفصح عن نفسها تبين هدر وضياع مدخرات العامل فى شركات توظيف الأموال داخل مصر، وفى ليبيا والكويت والعراق

- خارج مصر، وبذلك فإن الإستثمار الهائل فى البشر تعليماً وتدريباً، قد إستثمرته دول الخليج النفطية فى برامج تميميتها بأرخص الأسعار مقارنة بعمال دول آسيا وأوروبا الشرقية الوافده للعمل بها.
- ٤ - التنازل الوظيفى: حيث لوحظ ان معظم العمال المهاجرين لدول الخليج تقوم بأعمال لا تتفق مع خبراتهم ومؤهلاتهم وتخصصاتهم، وقبول أجور منخفضة مقارنة بالأجور التى تدفعها دول المهجر لعمالة أخرى غير مصرية وافدة إليها، وبالنسبة للعمالة المهاجرة للدول الأوربية فقد لوحظ أن معظمها هجرة شباب متعلم جامعى يقوم بالعمل فى أعمال الفنادق والمطاعم.
- ٥ - زيادة معدلات التضخم نتيجة عدم تحويل مدخرات العمالة المصرية بالخارج عن طريق البنوك للإستفادة من فرق السعر، وبالتالي حرمان الدولة من الإستفادة بتلك العملات فى تمويل المدفوعات الخارجية، ولذلك قامت الدولة بتشجيع شراء العديد من السلع المعمرة وتمليك الشقق بالعملة الصعبة، مما أدى إلى زيادة قيمة الدولار على حساب الجنيه وإرتفاع الأسعار.
- ٦ - توجيه مدخرات العمالة المصرية بالخارج الى المضاربة على شراء الأراضى والعقارات، والبناء على الأراضى الزراعية، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم.
- ٧ - تدهور الروابط الأسرية نتيجة سفر رب الأسرة غالباً بمفرده للخارج وبالتالي ظهور بعض السلبيات تمثلت فى الإنحراف الأخلاقى للبناء فى سن الشباب، وإنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.
- ٨ - زيادة الفجوات الطبقيه بين أسر العمال المهاجرين وباقى الأسر المصرية.
- ٩ - الإستغناء المفاجئ عن العمالة المصرية المهاجرة بالخارج وترحيلها الى مصر.

التوصيات:

- يمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات الممكنة للعمل على تشجيع الهجرة الخارجية من ناحية، ومواجهة مشكلة هجرة العمالة المصرية المرتدة أو العائدة من الخارج كالتالى:
- ١ - المبادرة بتوطين وتفعيل علاقات مصر الدولية فى المجالات الإقتصادية داخل إطار المحيط الإقليمى المصرى، وهذا يتطلب تنسيق تلك العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا والسودان.
- ٢ - نشاط دبلوماسى للتنسيق والتخطيط لإستقرار العمالة بدول المهجر، وعمل إتفاقيات ثنائية معها.
- ٣ - فتح أسواق جديدة للهجرة ولاسيما الدول الأفريقية والإحتفاظ بقدر الإمكان بأسواق العمل الحالية.
- ٤ - تسهيل إقامة المصريين بدول المهجر كتجديد جوازات السفر.
- ٥ - تخطيط قصير وطويل الأجل إستعداداً لعودة العمالة المهاجرة.
- ٦ - تسهيل إجراءات الإستثمار للعمالة المصرية العائدة من الخارج.
- ٧ - الإستثمار فى صناعات ومشروعات كثيفة إستخدام الأيدى العاملة، مثل مشاريع فرز وتعبئة وتغليف ثمار الخضر والفاكهة، ومشروعات إصلاح وصيانة شبكات الرى والصرف فى المجال الزراعى.
- ٨ - تدريب العمال والتدريب التحويلى الذى يلائم إحتياجات سوق العمل، وإعادة التأهيل والتدريب المهنى والحرفى لعمال القطاع الزراعى لرفع كفاءتهم الإنتاجية ونشر الوعى التدريبى بين العمال.
- ٩ - تنمية رأس المال البشرى من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة، وأيضاً الهجرة والبحث عن أعمال جديدة، بما يؤدى إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية.

المخلص

تعتبر هجرة العمالة المصرية للخارج أحد التغيرات التي أدت إلى حدوث إختلالات هيكلية فى سوق العمل المصرى، ولقد تركزت بصفة رئيسية فى سوق العمل الخليجى وبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة. ومع ظهور حرب الخليج الأولى تعرض المقتصد المصرى لظاهرة هجرة العمالة العائدة.

وتكمن مشكلة الدراسة فى طبيعة التغيرات التى طرأت على سوق العمل المصرى والخليجى، ولذلك جاء الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على الملامح الرئيسية لهجرة القوى العاملة المصرية، فى ظل التغيرات الإقتصادية المحلية والإقليمية المختلفة، مع إلقاء الضوء على أسباب الهجرة، وخصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج، وأيضاً الآثار المحتملة لظاهرة الهجرة المرتدة.

ولقد تم الإعتماد إستخدام أساليب إندجار المعادلات الآتية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل، ومعادلات الإندجار البسيط بأسلوب تقدير تعظيم الإحتمال، كما تم الكشف عن المشاكل القياسية المختلفة ومعالجتها فى دوال الإندجار موضع التقدير، وأيضاً تم الحصول على البيانات الإحصائية من مصادرها المختلفة خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٢).

ولقد ناقشت هذه الدراسة تطور سوق العمل فى مصر، كما أوضحت النتائج وجود زيادة معنوية سنوياً فى كل من عدد السكان، القوى العاملة، عدد العمال، عدد المتعطلين، وأجور العمال، بينما تبين وجود تناقص سنوى فى معدل البطالة وأجر العامل خلال فترة الدراسة. كما تم دراسة تطور الهجرة الخارجية من مصر، حيث تبين وجود زيادة معنوية سنوية فى الهجرة الدائمة والتي كان معظمها موجهاً للولايات المتحدة يليها كندا ثم أستراليا. كما تبين أيضاً وجود زيادة معنوية سنوياً فى حجم الهجرة المؤقتة، حيث تبين أن السعودية إحتلت المرتبة الأولى فى إستيعاب العمالة المصرية المهاجرة، يليها ليبيا، الأردن، والكويت، وعموماً تبين وجود زيادة معنوية سنوية فى إجمالى حجم الهجرة من مصر.

ولقد ناقشت الدراسة دراسة خصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج، من حيث: النوع، المهنة، الحالة العلمية، الحالة العملية، السن، وأسباب الهجرة المرتدة سواء الداخلية أو الخارجية، والآثار المحتملة لظاهرة الهجرة المرتدة، والآثار الإيجابية والسلبية للهجرة الخارجية من مصر.

وتوضح نتائج تقدير نموذج الهجرة أن زيادة معدل البطالة وعدد السكان تؤدى لزيادة الهجرة، فى حين تبين أن زيادة الطلب المحلى على العمال وإرتفاع أجر العامل السنوى يؤدى لإنخفاض الهجرة.

وأخيراً أمكن للدراسة وضع بعض التوصيات التى يمكن عن طريقها تشجيع الهجرة الخارجية من خلال توطيد وتفعيل علاقات مصر الدولية داخل إطار المحيط الإقليمى، وتنسيق العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا والسودان، ونشاط دبلوماسى نحو إستقرار العمالة بدول المهجر، وكذلك فتح أسواق جديدة للهجرة مع تسهيل إقامة المصريين بدول المهجر. وكذلك بعض التوصيات المتعلقة بمواجهة مشكلة هجرة العمالة المصرية العائدة أو المرتدة من خلال تخطيط قصير وطويل الأجل إستعداداً لعودة العمالة المهاجرة، وتسهيل إجراءات الإستثمار للعمالة المصرية العائدة، والتركيز على الصناعات كثيفة الإستخدام للأيدى العاملة، وتفعيل دور التدريب الذى يلائم إحتياجات سوق العمل لتنمية الموارد البشرية.

المراجع

- (١) البنك الأهلي المصري "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة .
- (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أوراق ندوة الهجرة الخارجية وإستراتيجيتها" نوفمبر، ١٩٩٧ .
- (٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية" أعداد متفرقة .
- (٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "تنمية وإستخدام وهجرة القوى البشرية" ديسمبر، ١٩٨٨ .
- (٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "قطاع التعبئة العامة" بيانات غير منشورة .
- (٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مسح الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية" ١٩٨٨ .
- (٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مسح الهجرة الخارجية وإستراتيجيتها فى جمهورية مصر العربية" الجزء الثانى، مارس، ١٩٩٧ .
- (٨) مجلس الشورى "دور التدريب فى مواجهة آليات السوق الحر ومتطلبات السوق العالمى" لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية، ١٩٩٩ .
- (٩) مجلس الشورى "سياسة تدريب القوى العاملة" سلسلة تقارير مجلس الشورى، لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة، ١٩٩٢ .
- (١٠) مجلس الشورى "هجرة العمالة المصرية إلى الخارج" سلسلة تقارير مجلس الشورى، لجنة خاصة، ١٩٩٢ .
- (١١) محمود السيد منصور (دكتور)، فتحية مصطفى السيد (دكتور) "بعض محددات التنمية الإقتصادية الزراعية فى مصر" المؤتمر السنوى الرابع لنقابة التجار، التنمية والتقدم الإقتصادى فى مصر، أبريل، ١٩٨١ .
- (١٢) وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة .
- (13) Bollerslev, Tim "Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity" *J. Econometrics*, Vol. 31, 1986; 307-327.
- (14) Bollerslev, Tim, Ray Y., & Kenneth F. "ARCH Modeling in Finance: A Review of the Theory and Empirical Evidence" *J. Econometrics*, Vol. 52, 1992; 5-59.
- (15) Box, George & Cox D. "An Analysis of Transformations" *J. Roy. Stat. Soci., Series B.*, Vol. 26, 1964; 211-243.
- (16) Box, George & Pierce D. "Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive Integrated Moving Average Time Series Models" *J. Am. Stat. Assoc.*, Vol. 65, 1970; 1509-1526.
- (17) Engle, Robert "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of Variance of United Kingdom Inflation" *Econometrica*, Vol. 50, July, 1982; 987-1007.
- (18) Geary, R. "Relative Efficiency of Count of Sign Changes for Assessing Residual Autoregression in Least Squares Regression" *Biometrika*, Vol. 57, 1970; 123-127.
- (19) Hoerl, A. & Kennard R. "Ridge Regression: Applications to Nonorthogonal Problems" *Technometrics*, Vol. 12, 1970; 69-82.
- (20) Koenker, Roger & Gilbert Bassett "Regression Quantiles" *Econometrica*, Vol. 46, No. 1, Jan., 1978; 33-50.
- (21) Newey, Whitney & Kenneth West "A Simple Positive Semi-Definite, Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix" *Econometrica*, Vol. 55, 1987; 703-708.
- (22) Newey, Whitney & Kenneth West "Hypothesis Testing with Efficient Method of Moments Estimation" *Inter. Econ. Rev.*, Vol. 28, 1987; 777-787.
- (23) Pagan, Adrian "A Generalized Approach to the Treatment of Autocorrelation" *Australian Economic Papers*, Vol. 13, 1974; 267-280.
- (24) White, Halbert "A Heteroskedasticity Consistent Covariance Matrix Estimator and a Direct Test of Heteroskedasticity" *Econometrica*, Vol. 48, 1980; 817-838.

The Economic Impacts for the Egyptian Labor Emigration

Dr. Emad Abd Elmessih Shehata
Agricultural Economic Research Institute
Agricultural Research Center

Summary

Egyptian labor emigration is considered one of the changes, that led to the structural distortions in the domestic labor market in Egypt, the countries gulf were the main source of the Egyptian labor temporal emigration, while the USA, Canada, and Australia were the main source of the permanent emigration from Egypt. After the first gulf war, the Egyptian economy faced labor immigration.

The study research problem, handled nature of the changes that occurred in labor market, as a direct results of the national and international economic effects. So the objective of the study is to explore the main features of the Egyptian labor emigration, and the potential impacts of the Egyptian labor immigration.

The study used the regression analysis, i.e., maximum likelihood estimation (MLE) for simple regression, and simultaneous equations system by three stage least squares (3SLS), and took with considerations autocorrelation, heteroscedasticity, non normality, and multicollinearity problems, the previous econometric problems were detected by lagrange multiplier tests, and were remedied by using Pagan's conditional least squares (CLS) of autoregression procedure, Bollerslev's generalized autoregressive conditional heteroscedasticity (GARCH), robust regression quantile of least absolute deviation (LAD), and Hoerl's Ordinary ridge regression (ORR) respectively.

The study discussed the changes and growth in the Egyptian labor market, the results indicated that there was a statistical increasing significance in the population, labor force, employed labor, unemployed labor, and the labor wages, while there was a statistical decreasing significance in unemployment rate and wage of labor during the period subject to analysis. On the other hand the results indicated that there was a statistical significance increasing in the permanent and temporal emigration. Saudi Arabia captured the most Egyptian emigration, also, Libya, Jordan, and Kuwait. In general the whole emigration increased significantly during the period of the study.

Features of the Egyptian labor immigration were discussed, i.e., gender, occupation, educational status, job status, age, and the reasons of immigration to Egypt either internal or external reasons, and the potential impacts of immigration, also the positive and negative impacts for emigration from Egypt.

Emigration model was estimated by (3SLS) with Newey-West's generalized method of moments (GMM), the results indicated that, increasing unemployment rate and population led to increase emigration, while increasing the demand for domestic labor and the average annual labor wage have an effect for decreasing emigration.

Finally, some recommendation from the study were mentioned, for encouragement emigration, i.e., activating and establishment the international relationships between Egypt and the neighboring countries, a diplomatic effort for emigration stabilization abroad, the search of new labor market in other countries. Also some recommendation with respect to immigration, i.e., simplification investment procedures, encouragement the industries that have an intensive human labor, and activating the training role that agree with the labor market requirements, for developing the human resources.